

## النص الحرفي للتقرير الثامن للجنة التحقيق الدولية ( تقرير برامرتز السادس) 2007/07/13

المصدر: جريدة السفير

### ملخص

طلب مجلس الأمن من لجنة التحقيق الدولية المستقلة رفع تقرير إلى المجلس حول التقدم الذي تحرزه في استقصاءاتها، خصوصاً في ما يتعلق بتعاون السلطات السورية معها. يلخص هذا التقرير التقدم المنجز في نواح مختلفة من التحقيقات في اغتيال رفيق الحريري وفي 17 قضية أخرى تم تكليف اللجنة بتقديم المساعدة التقنية فيها إلى السلطات اللبنانية، ومن ضمنها اغتيال عضو البرلمان وليد عيدو في حزيران 2007. منذ تقريرها الأخير إلى مجلس الأمن، في 15 آذار 2007 وبالإضافة إلى متابعتها الناشطة لهذه التحقيقات، وضعت اللجنة مراجعة كاملة للمعلومات والتحليلات ونتائج البحث المتوفرة لديها حول التحقيقات الماضية والراهنة كافة. وقد أنتجت هذه المهمة ذات الدلالة، والتي شارك فيها الطاقم الاستقصائي كله في اللجنة، مجموعة نتائج إيجابية ملخصة في هذا التقرير. وقد مكن هذا الجهد المبذول للجنة من تنقيح خطط عملها للمرحلة المقبلة، بحيث تستخدم مواردها المحدودة بأفضل طريقة ممكنة. في خلال هذه المرحلة، استمرت اللجنة عموماً في تلقي ردود فعل إيجابية على طلبها للمساعدة في لبنان والجمهورية العربية السورية ودول أخرى. ويبقى تعاون الدول كافة حيويًا لعمل اللجنة، وهي تناشد الدول كافة أن تبدي استعداداً مماثلاً إزاء مطلب المساعدة المقدم من قبل اللجنة. وتسجل اللجنة بقلق تدهور البيئة السياسية والأمنية في لبنان منذ تقريرها الأخير لمجلس الأمن. وعلى الرغم من أن اللجنة، وبتعاون وثيق مع السلطات اللبنانية، اتخذت إجراءات أمنية للتخفيف من وطأة هذه البيئة ولحماية فريق عملها ومبانيها، فإنه من المرجح أن يؤدي تدهور البيئة السياسية والأمنية إلى نتائج سلبية على نشاطات اللجنة خلال الأشهر المقبلة. في ضوء تأسيس المحكمة الخاصة بلبنان وبموجب قرار مجلس الأمن 1757 (2007)، فقد اتخذت اللجنة خطوات عديدة لتسهيل التسلم والتسليم بين اللجنة وبين المحكمة الخاصة لدى بدء الأخيرة عملها.

### مقدمة

1) يتم تقديم هذا التقرير بموجب قرارات مجلس الأمن 1595 (2005)، 1636 (2005)، 1644 (2005)، 1686 (2006)، 1748 (2007)، حيث طلب المجلس من لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة تقديم تقرير كل أربعة أشهر حول التقدم المحرز في الاستقصاء، وحول التعاون الدولي، بما في ذلك تعاون السلطات السورية.

2) يقدم هذا التقرير، وهو الثامن الصادر عن اللجنة، مواكبة تحديثية للقضايا الواردة في تقارير سابقة إلى المجلس ويسجل التقدم المحرز في عمل اللجنة منذ تقريرها الأخير في 15 آذار 2007.

3) كما هو ملحوظ في تقارير سابقة، تستمر اللجنة في حرصها على سرية تحقيقاتها من أجل صون نزاهة العملية القانونية وحماية الأشخاص الذين قدموا معلومات ومساعدة إلى اللجنة. ويتم تطبيق هذه المقاربة بموافقة تامة من قبل السلطات القضائية اللبنانية.

4) منذ التقرير الأخير إلى المجلس، تدهور الوضع الأمني في لبنان بشكل لافت، كما هو واضح في المعركة الطويلة بين الجيش اللبناني وبين مسلحين في شمال البلاد، وفي عملية اغتيال العضو في البرلمان وليد عيدو مع سبعة أشخاص آخرين في بيروت بتاريخ 13 حزيران 2007 وفي الهجوم على قافلة تابعة لقوات اليونيفيل في جنوب لبنان بتاريخ 27 حزيران 2007 حيث قتل ستة من جنود حفظ السلام. كما شهدت المرحلة المتناولة في التقرير تفجيرات كبرى متعددة في شتى أنحاء البلاد. ويترافق هذا التدهور في البيئة الأمنية، يداً بيد، مع توتر سياسي متزايد في لبنان والمنطقة. وتتابع اللجنة باهتمام، وبالتعاون وثيق مع القوى الأمنية اللبنانية وجهات أخرى تابعة للأمم المتحدة، هذه التطورات في محاولة للتخفيف من وطأة نتائجها المحتملة على التحقيقات وعلى أمن فريق عملها.

5) تستمر اللجنة في التفاعل، من قرب، مع السلطات اللبنانية بشأن كل ما يتعلق بعملها. ما زالت ردود الدول الأخرى، بما في ذلك سوريا، مرضية بشكل عام. ويبقى تفاعل اللجنة مع الدول كافة، بما في ذلك لبنان وسوريا، عنصراً مهماً في تمكين اللجنة من استكمال مهمتها.

6) تسجل اللجنة تبني قرار مجلس الأمن الرقم 1757 (2007) بتاريخ 30 أيار 2007 والداعي إلى تأسيس المحكمة الخاصة بلبنان. وتتطلع اللجنة إلى التعاون الوثيق مع المحكمة الخاصة بلبنان، خلال مرحلة انتقالية ستشهد انتقال عمل اللجنة إلى مكتب المدعي العام للمحكمة. وقد اتخذت اللجنة خطوات عديدة ومهمة لضمان انتقال هادئ في الوقت المناسب في المستقبل القريب.

7) في هذا السياق، تميزت المرحلة المتناولة في التقرير بسعي لافت لتعزيز معلومات ونتائج البحث وتوصيات اللجنة كافة، وفي كل التحقيقات التي تجريها. وقد أدى ذلك السعي المعقد إلى إنجاز تقارير شاملة وسرية وموثقة، تصل إلى 2400 صفحة، ومن ضمنها تقرير في 2000 صفحة حول تحقيقاتها في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و22 شخصاً في بيروت في 14 شباط 2005 وهذا التقرير جاهز لتسليمه إلى المدعي العام للمحكمة الخاصة بلبنان في الوقت المناسب.

8) كما أحرزت اللجنة تقدماً، في خلال المرحلة المتناولة في التقرير، في نواح عدة من التحقيق الخاص بالحريري. وبتابع الطلب المقدم من مجلس الأمن، تستمر اللجنة في تقديم المساعدة التقنية للسلطات اللبنانية في تحقيقاتها بشأن 17 قضية أخرى، ومن ضمنها اغتيال وليد عيدو، وفي استقصاء أي روابط ممكنة ما بين هذه القضايا وقضية الحريري. في الإجمال، عقدت اللجنة، خلال المرحلة المتناولة في التقرير، 84 مقابلة وتناولت التحقيقات الراهنة كافة.

## تعزيز نتائج البحث والتقدم في التحقيقات

9) منذ تقريرها الأخير إلى مجلس الأمن، كانت واحدة من المهمات الأساسية التي اضطلعت بها اللجنة التعزيز الداخلي والشامل للمعلومات المتوافرة لديها، من أجل توفير جردة للتقدم المحرز في كل نواحي التحقيقات، مع إعطاء الأولوية إلى الخطوات الاستقصائية المقبلة. وبالتوازي مع ذلك، ثابرت اللجنة على التحقيقات في قضية الحريري وتابعت تقديم المساعدة إلى السلطات اللبنانية في 17 قضية أخرى، بما فيها اغتيال وليد عيدو.

## تعزيز نتائج البحث والتحليلات والتوصيات

10) تم إطلاق عملية تعزيز نتائج البحث، والتحليلات، والتوصيات في آذار، 2007 والتي تتألف من مراجعة دقيقة لكميات كبيرة من المعلومات المتوافرة لدى اللجنة والمتعلقة بالتحقيقات كافة. جرى إتمام هذه العملية في حزيران 2007 وقد أفضت إلى عدد من التقارير التحليلية التي تغطي نواحي عديدة من التحقيق في 2400 صفحة.

11) من أجل إنجاز الهدف المشترك في التعزيز، تنوعت البنية والمنهجية المتبعة في كل مشروع استقصائي بحسب الموضوع الذي يتناوله. ويقدم كل تقرير مراجعة نقدية لكل وقائع نتائج بحث اللجنة، بما فيها تلك المستقاة من التحقيقات التي أجرتها السلطات اللبنانية. وحيث يبدو مناسباً، تفصل وتقيم التقارير فرضيات اللجنة السابقة والراهنة. وتقدم هذه التقارير أيضاً تقييماً مفصلاً للنتائج المحرزة إلى تاريخه، إضافة إلى الثغرات في فهم اللجنة وتقديم توصيات بحسب الأولوية تتعلق بالخطوات المقبلة التي يجب اتخاذها في كل مشروع استقصائي.

12) أفضت هذه المهمة، التي استغرقت الكثير من الوقت، إلى نتائج إيجابية عديدة. أولاً، تمكنت اللجنة من القيام بتقييم شامل ونقدي لكل المعلومات والتحليلات التي جمعتها منذ بداية التحقيقات، بالإضافة إلى التقدم المحرز حتى تاريخه. ثانياً، من خلال إعطاء اللجنة نظرة عامة، ومن بعد، لمختلف خيوط التحقيق، تمكنت اللجنة من وضع استخدامها للموارد المحدودة بشكل فعال وبحسب الأولوية خلال الأشهر المقبلة. وساهمت عملية التعزيز في تعريف نواح وأفراد مهمين ولهم اهتمامات مشتركة في مجالات عديدة من التحقيقات.

13) أخيراً، وإزاء قرار مجلس الأمن 1757 (2007) الذي أسس المحكمة الخاصة بلبنان، ستشكل التقارير الموثقة، والتي سيتم تحديثها لتتضمن نتائج بحث وتحليلات جديدة، نقطة بداية مفيدة للانتقال من اللجنة إلى المحكمة.

14) في موازاة جهود التعزيز، قامت اللجنة بجردة دقيقة للمعلومات التي توفرت خلال المرحلة المتناولة في التقرير. وتبين هذه الجردة أن اللجنة، ومنذ تأليفها في العام 2005، قد راكمت أكثر من 9200 وثيقة منفصلة، مما يصل إلى أكثر من 120 ألف صفحة من المعلومات المتعلقة بالتحقيقات. ويتضمن ذلك حوالي

1200 شهادة، و1800 ملاحظة للمحقق، وأكثر من 6200 وثيقة أخرى تشتمل على الكثير من التقارير الداخلية التحليلية والوثائق التي تم تسلمها بناء على طلبات المساعدة المرسلة إلى لبنان، وسوريا، ودول أخرى.

15) كما ورد في تقارير سابقة، ومن أجل زيادة الفعالية وتسهيل التحقيقات، أوجدت اللجنة نظاماً لإدارة المعلومات بما يضمن تخزين المعلومات المتوفرة لدى اللجنة بشكل منهجي وآمن وقابل للاستعادة السهلة. كما يؤمن نظام إدارة المعلومات هذا، للمستخدم، أدوات مفيدة في البحث والتحليل. وقد تم تطوير هذا النظام بحسب أفضل الممارسات المستخدمة في المحاكم الدولية المتخصصة، ويتوقع أن يكون مفيداً جداً للمحكمة الخاصة بلبنان. كما تتوقع اللجنة أن تتم متابعة هذه المهمة، وبحسب الموارد المتوفرة، إلى ما بعد التكليف الراهن للجنة.

### التحقيق في مقتل الحريري

16) خلال فترة إعداد هذا التقرير، واصلت اللجنة تكريس معظم مصادرها إلى تحقيق الحريري. إن مزج المقتنيات الضخمة والتحليلات في هذه القضية بالإضافة إلى المعاينات إلى اليوم في مناطق مختلفة عديدة، ضمنها الكميات الضخمة من الأدلة الجنائية والاتصالات استخدمت لدعم التحقيقات. نتج عن هذا الجهد تقرير موحد من 2000 صفحة يغطي كل جوانب تحقيق الحريري.

17) وواصلت اللجنة أيضاً متابعة خطواتها التحقيقية خلال فترة إعداد التقرير. منذ تقرير اللجنة الأخير إلى المجلس، أجرت اللجنة 32 مقابلة على علاقة بتحقيق الحريري، من ضمنها مقابلات عديدة مكثفة وهامة في لبنان وسوريا ودول أخرى.

### 1. موقع الجريمة والقضايا المرتبطة به

18) جمعت اللجنة بطريقة منهجية بين ما وجدته والمعلومات حول الأدلة الجنائية في تحقيقاتها في قضية الحريري. هذه المقتنيات تتضمن مجموعة من تقارير التحاليل المفصلة التي أجرتها السلطات اللبنانية، بالتزامن مع خبراء دوليين، حول المتفجرات والأدلة الجنائية في موقع الجريمة. وجمعت هذه التقارير التحليلية بناء على 58 فحصاً مختلفاً أجرتها اللجنة وخبراء خارجيون حول قضية الحريري، غالبها صيغت بشكل نهائي. في الإجمال، نتج أكثر من 1000 صفحة من المعلومات حول موقع الجريمة.

19) إن النتائج والتحليلات لجميع التقارير والفحوص بما يتعلق بالأدلة الجنائية لتحقيق الحريري لخصت في تقرير واحد. إن التقرير يركز على بعض الأسئلة المهمة الباقية والتي يتواصل التحقيق فيها.

### العبوة المتفجرة

20) في ما يخص العبوة المتفجرة المستخدمة في الهجوم، فقد وثقت اللجنة ما توصلت إليه حول نوعية المتفجرات المستخدمة وكميتها ونوع نظام التفجير والمستوعب المستخدم في حمل العبوة المتفجرة. منذ تأليف اللجنة، تم القيام بعدد من التجارب الافتراضية بناء على طلب اللجنة حول هذه النقاط عبر استخدام

تحليلات للأدلة التي عثر عليها في موقع الجريمة، عبر تجربة انفجارات حقيقية وأيضاً نتائج استنتاجات من تحاليل بقع دماء، وتحليلات دهان، بصمات، وحمض نووي، تحليلات على الجروح، تحليلات على الدمار في المباني المجاورة، وقياس 14 تجربة انفجار. إن اللجنة فحصت أيضاً نتائج التحليلات الزلزالية التي أجريت لاختبار عدد من الانفجارات الافتراضية، وتوقيت الانفجار، وصوت الانفجار.

21) في ما يخص نوعية المتفجرات المستخدمة في الهجوم، فإن اللجنة جمعت نتائج عينات أخذت من موقع الجريمة وتحليلات كيميائية. هذا يؤكد أن المتفجرات المستخدمة تتكون من مزيج من «ار دي اكس» و«بي أي تي ان» و«تي ان تي». إن جمع تحليلات اللجنة حول الحفرة التي أحدثها الانفجار، ومقارنتها مع نتائج تجارب الانفجارات، تؤكد استنتاجات اللجنة السابقة أن انفجاراً واحداً حدث فوق الأرض عبر شحنة تحتوي على حوالي 1800 كيلوغرام من المتفجرات عند الساعة 12.55، إن الجهود المتواصلة لتحديد النوعية الأكيدة للمتفجرات والتحقق من علاقتها الجنائية بقضايا أخرى ستكون من الأولويات في فترة إعداد التقرير المقبل.

22) أجرت اللجنة تجارب فرضية حول نوعية أداة التفجير، عبر فحص القطع الالكترونية التي جمعت من موقع الجريمة وفحص حالة الإجراءات الالكترونية المضادة في موكب الحريري. هذه التحليلات، ووجود عدد من أجزاء جثة تنتمي إلى ذكر غير معروف في موقع الجريمة، تؤكد استنتاجات اللجنة السابقة أن المفجر الانتحاري فجر العبوة على الأرجح. إن اللجنة استبعدت تماماً نظرية الهجوم الجوي.

23) دمجت اللجنة أيضاً جميع المعلومات وما عثرت عليه بما يخص مستوعب العبوة. وراجعت اللجنة فحوصها حول المقتنيات التي جمعتها من موقع الجريمة وأيضاً النتائج التي توصل إليها محللون حول نوعية الكتلة النارية التي سببها الانفجار، والتأثيرات الحرارية للانفجار على الأشياء المحيطة به، وتحليلات على الحفرة التي سببها الانفجار بالتزامن مع النتائج المستقاة من خبراء التفجيرات وتحليلات حول مسار تطاير قطع الآلية. إن توثيق ما تم التوصل إليه دعم استنتاجات اللجنة سابقاً من أن العبوة فجرت على الأرجح من داخل شاحنة ميتسوبيتشي.

### تحقيقات حول شاحنة الميتسوبيتشي

24) خلال فترة إعداد التقرير الأخير، تم إحراز تقدم في إطار الاستعلام حول شاحنة الميتسوبيتشي التي يعتقد على الأرجح أنها استخدمت في حمل المتفجرات. لقد تم بناء على طلب اللجنة التحقق من أصل والتاريخ الحديث للشاحنة. بناء على التحقيقات التي قادتها اللجنة والسلطات اللبنانية، فإن الشاحنة غادرت مصنع ميتسوبيتشي في اليابان في شباط 2002 وتم تقديم شكوى بسرقتها في مدينة كاناغاوا في اليابان في تشرين الأول 2004. ومن ثم شحنت الشاحنة إلى الإمارات ونقلت بعد ذلك إلى صالة عرض قريبة من طرابلس شمالي لبنان في كانون الأول 2004 حيث تم بيعها. لقد حصلت اللجنة مؤخراً على معلومات بما يخص بيع الشاحنة إلى أشخاص قد يكونون ضالعين في التحضيرات النهائية للشاحنة للهجوم على رفيق الحريري. إن هذا الخط من المعلومات يتم ملاحظته كأولوية.

## هوية المفجر الانتحاري المفترض

25) في ما يخص هوية المفجر الانتحاري، لقد جمعت اللجنة وراجعت نتائج عدد كبير من التحليلات والفحوصات التحقيقية حول الأسنان، والنظائر. بناء على النتائج الأولية، فإن اللجنة تبقي على استنتاجاتها ان المفجر هو ذكر، عمره بين العشرين والـ25 سنة، شعره داكن قصير، أصله من منطقة أكثر حرارة من لبنان وهو لم يمض شبابه في لبنان لكنه عاش هناك خلال الشهرين أو الثلاثة قبل موته والتي تتقاطع مع ما توصلت إليه اللجنة في أماكن أخرى من تحقيقها. وتوصل خبراء اللجنة أيضا إلى استنتاجات أولية ان هذا الشخص عاش في بيئة مرتبطة بالمدن خلال الأعوام العشرة الأولى من حياته وفي بيئة ريفية خلال الأعوام العشرة الأخيرة من حياته.

26) الاختبارات متواصلة لتحديد الأصل الجغرافي للذكر غير المعروف والذي من المعتقد انه المفجر الانتحاري. كما ذكر في تقرير اللجنة الأخير، فإن اللجنة جمعت ما مجموعه 112 عينة ماء وتراب من 28 موقعا في سوريا ولبنان من أجل مقارنتها. كما تم جمع عينات كثيرة من 26 موقعا في دول أخرى خلال فترة إعداد هذا التقرير. بناء على النتائج الأولية، استطاعت اللجنة تحديد عدد محدود من الدول حيث من الممكن أن يكون أصل المفجر الانتحاري منها.

27) استطاعت اللجنة تعزيز استنتاجاتها السابقة من ان احمد أبو عدس، الشخص الذي ظهر في شريط الفيديو مدعيا مسؤوليته، ليس المفجر الانتحاري.

## قضايا جنائية أخرى

28) كجزء من جهود التوثيق، فإن اللجنة تعمل على إنشاء قاعدة معلومات للحمض النووي وبصمات الأصابع لتتمكن من تخزين والاستفادة من 256 ملف حمض نووي لأشخاص و66 ملف حمض نووي لأجزاء، 159 بصمة إصبع، طبعتي راحة يد، مستخرجة من موقع الجريمة وأشياء مصادرة على علاقة بالتحقيقات. هذه الأشياء يتم مقارنتها حاليا مع قواعد المعلومات الموجودة لدى وكالات تنفيذ القانون المحلية والدولية.

29) خلال فترة إعداد هذا التقرير، استهلكت اللجنة عملية جرد للمستندات الفيزيائية والبيولوجية التي تكسدت لديها خلال مسار التحقيقات. بدأت هذه العملية بإنشاء قاعدة بيانات محددة، وإجراءات عملية ثابتة وإنشاء مختبر مخصص لهذا الأمر. حوالي 2200 دليل، تمثل حوالي نصف الأدلة الجنائية التي تملكها اللجنة حاليا، أدخلت حتى الآن في قاعدة البيانات هذه. وفي إطار سعة الاستيعاب الحالية، فإن الوقت المقدر لعملية إدخال هذه الأدلة إلى قاعدة البيانات يجب ان يكون قبل انتهاء فترة التقرير التالي.

30) إضافة إلى ذلك، جمعت اللجنة كل نتائج التحقيقات البيولوجية، بينها النتائج الكاملة للتعرف على هويات ضحايا هجوم 14 شباط. 2005 بالإجمال، تم إجراء أكثر من 300 عملية فحص بيولوجية في تحقيق الحريري ونتائجه، ضمنها ملفات الحمض النووي والأسنان والتقارير المصورة، في تقرير واحد.

31) صممت اللجنة أيضا قاعدة بيانات للتخزين والبحث بسهولة عن الرسوم التقريبية للأشخاص الذين تم وصفهم من قبل شهود عيان في إطار التحقيق. وتم الانتهاء من 24 رسما حتى الآن وأدخلت إلى قاعدة البيانات هذه التي تمثل أداة مفيدة، خصوصا في إطار المقابلات ومقارنة الأوصاف الجسدية للأشخاص خلال فترات مختلفة من التحقيق والقضايا المتقاطعة.

32) لقد تم الانتهاء من 3 مشاريع رقمية من قبل خبراء خارجيين لمساعدة المحققين في التوصل إلى صورة واضحة حول المدينة وموقع الجريمة، والطريق التي سلكها الموكب وتحركات رفيق الحريري خلال يومه الأخير، ضمنها الاتصالات المزعومة لفريق التفجير حول نشاط السير خلال سير الموكب على طريقه. هناك أيضا مشروع رابع يتم العمل عليه، سيسمح لمستخدميه /من السير/ خلال موقع الجريمة. قد يكون لهذه المساعدات الملموسة استخدامات مهمة عندما تنعقد المحكمة.

### التحقيقات الأخرى في موقع الجريمة

33) خلال مزج نتائج التحقيق حول موقع الجريمة، تم حل عدد من القضايا. وهذه تتضمن، ضمن أخرى، الظروف التي تحيط باختيار الموكب الطريق من البرلمان إلى منزل الحريري، حالة آلات التشويش المستخدمة من قبل أمن رفيق الحريري، لائحة بأسماء من كان يعرف بتحريك الموكب ومكونات موكب رفيق الحريري في يوم الاغتيال.

34) إضافة إلى ذلك، توصلت اللجنة إلى تفهم مرض للبيئة المحيطة بوجود آليات محددة في أو قرب مسرح الجريمة. وتم أيضا توضيح وجود أعمال مشبوهة على الطريق قرب موقع الجريمة قبل الهجوم والاتهامات بالتدخل في موقع الجريمة بعد الهجوم.

35) ويبقى عدد من المناطق الأخرى المتعلقة بموقع الجريمة تحت التحقيق، ضمنها استعراض وإنهاء مقابلة جميع الأفراد الذين كانوا في موقع الجريمة لحظة وقوعها أو بعد ذلك فورا.

36) من الأفضل الإشارة إلى أن موقع الجريمة والطريق حيث حصل الهجوم قد أعيد فتحه أمام السيارات خلال فترة إعداد التقرير.

### الأفراد المتورطون في اقتراح الجريمة

#### أحمد أبو عدس

37) أكملت اللجنة مراجعة موسعة للمعلومات والقرائن المتعلقة بأحمد أبو عدس، الشخص الذي يظهر في شريط فيديو مدعياً المسؤولية عن الهجوم على رفيق الحريري. لقد استقيت هذه المعلومات مما يزيد عن 70 مقابلة ومن تقييم مفصل للوثائق ذات الصلة. كما راجعت اللجنة عددا من المواد من بينها جميع المواد المصادرة من بيت عائلة أبو عدس، بهدف تقييم صلتها بالتحقيق. كما جرت مراجعة معلومات مستقاة من

مواد صودرت من أفراد آخرين ومجموعات أخرى ذات صلة حيث أشركت في عملية الدمج هذه، بما فيها 10 أجهزة كمبيوتر وأقراص صلبة وشرائح ذاكرة والكثير من الأقراص المدمجة والأقراص المرنة والهواتف الخلوية وبطاقات تشغيل الهواتف الخلوية.

38) أتاحت عملية الدمج هذه للجنة الوصول إلى فهم أشمل لخلفية أحمد أبو عدس ولصورته بما في ذلك شخصيته وعائلته والأشخاص المرتبط بهم وتاريخ توظيفه وآرائه السياسية والدينية. وساهمت أيضا في توفير رؤية إجمالية للفهم الحالي لدى اللجنة لاختفاء أبو عدس من منزله ونشاطات أقربائه وأصدقائه في الشهور التي سبقت الاختفاء وفي أعقابه. كما جرت مراجعة جميع معلومات اللجنة المتعلقة بصناعة والحصول وتسليم شريط الفيديو.

39) ووفق ما أشير إليه، باتت اللجنة قادرة على الاستنتاج ان احمد أبو عدس ليس المفجر الانتحاري الذي نفذ الهجوم على رفيق الحريري. وتواصل اللجنة التحقيق في فرضيتين محتملتين:

(1) ان احمد أبو عدس قد أجبر أو خُدع ليسجل شريط فيديو ادعاء المسؤولية عن اغتيال رفيق الحريري، ومن ثم يعتقد انه قتل؛ (2) ان احمد أبو عدس سجل شريط الفيديو بإرادته مع أفراد ينتمون إلى مجموعة متطرفة أوسع ربما يكونون قد اجتمعوا لتنفيذ تصوير الفيلم والحصول على عربة فان الميتسوبيتشي وجهازها بالمتفجرات. وربما يكونون قد شاركوا أيضا في تحديد هوية المفجر الانتحاري وربما ساعدوا في إيصاله مع القنبلة إلى ساحة الجريمة. من المنظور هذا، تبنت اللجنة مقولة ان بعض شركاء احمد أبو عدس كانت لهم صلات بشبكات متورطة في نشاطات متطرفة في لبنان وفي أماكن أخرى في الاعوام القليلة الماضية.

40) يضاف إلى ذلك، إن جهد دمج المعلومات ساعد على تحديد الثغرات في معلومات اللجنة وفي التحقق من بعض الفرضيات المتعلقة بأحمد أبو عدس. يتصل ذلك أساسا بما جرى له في الفترة ما بين اختفائه من منزله في السادس عشر من كانون الثاني 2005 واغتيال رفيق الحريري وما تلاه. وحسنت اللجنة كذلك من فهمها للدافع وراء تصوير شريط الفيديو، والأشخاص المتورطين في إنتاجه وتسليمه وعلاقات أبو عدس وصلاته ببعض الأشخاص والمجموعات المحددين. وتحدد أولويات رئيسة وخطوات تالية للمساعدة في توضيح المسائل هذه وللتوصل إلى فهم أوضح للهوية والدور الذي أداه بعض الأشخاص المثيرين للانتباه والذين قد يكون لديهم دافع وفرصة وقدرة لتنفيذ الهجوم.

### تحليل الاتصالات

41) لقد وثقت اللجنة ما تملك من تسجيلات المكالمات ومعلومات الاتصالات والتحليلات المتصلة بفترات زمنية محددة وهيئات وأفراد ذات صلة بالتحقيق المتعلق بالحريري. ومنذ بدء عملها، حصلت اللجنة على أكثر من خمسة مليارات تسجيل لمكالمات هاتفية ورسائل نصية أرسلت من الهواتف الخلوية في لبنان، كما على معلومات عن الاتصالات في عدد آخر من البلدان. وحصلت اللجنة كذلك على عدد كبير جدا من تسجيلات

مفصلة لمشتركين. وأصدرت اللجنة منذ العام 2005 أكثر من 300 طلب مساعدة لدعم تحليل الاتصالات المتعلقة باغتيال الحريري.

42) ووفرت تحليلات الاتصالات التي قامت بها اللجنة مدخلا ثميناً للتحقيقات من خلال إنشائها صلات بين الأفراد وتحليل سلوك ونشاط عدد من الأشخاص المثيرين للاهتمام بالنسبة إلى التحقيقات وتحليل عينات من الأرقام المحددة وأوقاتها وأماكنها. وهذا مصدر ثمين للغاية في الإعداد لمقابلات الشهود. وعند الأخذ بالاعتبار القيمة التحقيقية المثبتة والكامنة لتحليل الاتصالات، سعت اللجنة مؤخراً إلى الحصول على خبرة من الخارج لمساعدتها على استخدام ما جمعت من معلومات الاتصالات كما حصلت اللجنة مؤخراً على معدات وبرامج معلوماتية جديدة تتيح لها القيام بأبحاث أشمل في مجال المعلومات.

43) واستناداً إلى عملية تجميع المعلومات، أكدت اللجنة ودفعت قدماً استنتاجاتها القائلة بأن أفراداً يستخدمون ست بطاقات تشغيل هواتف خلوية عملوا على نحو منسق لتنفيذ مراقبة رفيق الحريري في الأسابيع السابقة لاغتياله. ويشير تحليل مفصل لاستخدام البطاقات هذه في يوم الاغتيال إلى ان الأفراد هؤلاء أدوا دوراً حاسماً في التخطيط للهجوم وفي تنفيذه، وفق ما أظهرت تحركاتهم وعينات اتصالاتهم. وتوصلت اللجنة إلى أصول البطاقات الخلوية وتنتهي فهمها للظروف المحيطة ببيع البطاقات وعدد من الأجهزة اليدوية إلى الأفراد الذين استخدموها في مراقبة رفيق الحريري. وقد أجري عدد من المقابلات في الفترة التي يتناولها التقرير للتقدم في المسار التحقيقي هذا.

44) وأجرت اللجنة أيضاً تحقيقاً مكثفاً حول سجلات تدفق الاتصالات المتعلقة بأحمد أبو عدس بما في ذلك تحليل الاتصالات الهاتفية في منزله ومكان عمله وعلى الخطوط العائدة إلى شركائه المفترضين. وكشف هذا الأمر معلومات مثيرة للاهتمام تتصل بالظروف المحيطة باختفائه من منزله وتؤكد استنتاجات اللجنة ان بعض الأشخاص الذين اختلط بهم كانوا يقيمون صلات بشبكات متورطة في نشاطات متطرفة في لبنان وفي أماكن أخرى في الأعوام القليلة الماضية. وقد وصل مجموع تقارير الاتصالات المعدة والمتعلقة بأحمد أبو عدس إلى 18 تقريراً.

45) واتخذت خطوات أيضاً لمعرفة المزيد عن الأفراد الذين قاموا بإجراء المكالمات مع وسائل الاعلام بشأن شريط الفيديو الذي يظهر فيه احمد أبو عدس. وتواصلت اللجنة محاولتها تحديد هوية المتصلين والتحقق من وجود أي صلة بين المتصلين وبين أفراد أو مجموعات تثير اهتمام التحقيق.

46) وركزت اللجنة أيضاً على إنشاء صلات أفقية وعمودية بين الأفراد المتصلين بالجريمة وأولئك الذين قد يكونون متورطين في الإعداد للهجوم أو ربما الذين قد تكون لديهم معرفة مسبقة بالهجوم من خلال تحليل الاتصالات الهاتفية. وجرى تحديد العديد من أرقام الهاتف وتم التدقيق فيها كنتيجة لهذا الخط من التحقيق.

## الدوافع والأشخاص المثيرون للاهتمام

47) لقد خصص جزء مهم من موارد اللجنة لتحليل العوامل التي قد تكون مرجحة في تشكيل الدافع إلى اغتيال رفيق الحريري. وترقى عملية التجميع التي قامت بها اللجنة لفهمها لهذا الجانب إلى تحليل أساسي لنشاطات رفيق الحريري السياسية وغيرها من النشاطات. ويتضمن ذلك مراجعة منهجية للبيئة الأمنية والسياسية في لبنان ومحيطه في الأعوام التي سبقت الهجوم في حال أمكن ان تكون ذات صلة بالدافع لارتكاب الجريمة.

48) وتوصلت اللجنة إلى فهم مرض الأحداث التي أحاطت بفضيحة بنك المدينة وعلاقتها بالتحقيق. ويمكن للجنة الاستنتاج ان قضية «المدينة» ليست الدافع الرئيس للاغتيال. مع ذلك، أتاح ما توصلت إليه اللجنة بشأن مسألة «المدينة» بلوغ فهم أوضح بكثير للعلاقات المالية القائمة بين العديد من الأفراد عبر بنك المدينة في الفترة موضوع التدقيق.

49) ووفق ما أشير إليه في التقارير السابقة المقدمة إلى المجلس، ضيقت اللجنة إلى درجة مهمة تحقيقها في شأن الدوافع المعقولة لأولئك المرتبطين بنشاطات رفيق الحريري السياسية وبالعلاقات السياسية والشخصية بين رفيق الحريري والقادة السياسيين في لبنان وسوريا وغيرهما من البلدان أثناء هذه الفترة. وقامت اللجنة بتجميع معلوماتها وقراننها في عدد من النواحي المتصلة بالبيئة السياسية في لبنان مع التركيز على فترة العامين 2004-2005 وتجدر الملاحظة انه على الرغم من ان (التجميع) استخدم بشكل رئيسي في قضية الحريري إلا انه كان مفيدا أيضا في التحقيقات المتعلقة بالجرائم والهجمات التي استهدفت أفرادا محددين آخرين.

50) وراكت اللجنة فهمها للسياق المحيط بتبني مجلس الأمن القرار 1559 (2004). ودمجت اللجنة أيضا قراننها بشأن بعض الأوجه المتعلقة بدور محتمل أداءه رفيق الحريري وغيره من القادة السياسيين البارزين اللبنانيين والدوليين في تبني القرار وفي إمام بعض الأطراف الخارجية بالأدوار هذه. وفيما تحتاج بعض الأحداث المحيطة بتبني القرار 1559 إلى المزيد من التحقيق، كان الافتراض الذي عملت اللجنة عليه هو ترجيح ان يكون لهذه الأحداث دور مهم في تشكيل البيئة التي ظهرت فيها دوافع اغتيال رفيق الحريري.

51) وركزت اللجنة كذلك على تتابع الأحداث التي ادت إلى التصويت على تعديل الدستور اللبناني لتمديد ولاية الرئيس اميل لحود ومدى ارتباطها بالتحقيق. وتوصلت اللجنة إلى فهم مرض عن الأدوار الإجمالية ومواقف مختلف الفرقاء السياسيين أثناء الفترة هذه والتأثير الذي قد يؤديه ذلك على الدافع إلى تنفيذ الهجوم.

52) وركزت اللجنة تركيزا إضافيا على مراجعة قراننها المتعلقة بقانون الانتخابات الجديد الذي كان يناقش أثناء الفترة موضوع التفحص وتأثيره على التشكيلات السياسية المختلفة العازمة على المشاركة في الانتخابات التشريعية للعام 2005 بما فيها رفيق الحريري. وركزت اللجنة أيضا على التكهّنات والتوقعات

المحتملة التي توصلت إليها الأطراف المختلفة في لبنان وفي أماكن أخرى، وأسس هذه التكهّنات وصلاتها بالتحقيق.

53) وعلى الرغم من تركيز هذه المجموعة من التحقيقات الفرعية على الدوافع وراء اغتيال رفيق الحريري، تتابع اللجنة استكشاف فرضيات بديلة. وتتضمن هذه إمكانية أن يكون رفيق الحريري قد استهدف، على سبيل المثال، من قبل مجموعات متطرفة بسبب اعتباره على نطاق واسع في لبنان وفي العالم العربي كشخصية قيادية في طائفته. ولا يمكن استثناء إمكان تشكل الدافع وراء اغتيال الحريري من مزيج من العوامل السياسية والطائفية. وما زال عدد من الأوجه المتعلقة بهذه الفرضيات قيد التحقيق.

54) وضمت اللجنة وأجرت خلاصاتها المستندة إلى قراننها بشأن تنظيم بعض الهيئات الأمنية الاستخباراتية ذات الصلة بالتحقيق والتي كانت متواجدة في لبنان في الفترة عشية اغتيال رفيق الحريري وخصوصاً أثناء العام 2004 ومطلع العام 2005. وللسير قدماً في هذا الخط من التحقيق، زادت اللجنة من فهمها للبنى الفعلية (de facto) والقانونية (de jure) لمنظمات مختلفة مثيرة لاهتمام هذا التحقيق.

55) في أعقاب مراجعة مفصلة لجميع معلوماتها وقراننها، وسعت اللجنة فهمها للبيئة التي ظهرت فيها الدوافع لاغتيال رفيق الحريري. وبالارتكاز على فهمها ومستندة إلى دعم عدد مما توصلت إليه في غيرها من نواحي التحقيق، حددت اللجنة عدداً من الأشخاص يثيرون اهتماماً خاصاً وقد يكونون قد تورطوا في في بعض أوجه التحضير للجريمة واقرافها او قد يكونون على علم مسبق بأن خطة كهذه قيد التنفيذ. وقامت اللجنة بتجميع معلوماتها وقراننها والخطوات المقترحة المقبلة والمتعلقة بالتورط المحتمل لهؤلاء الأفراد في اغتيال رفيق الحريري. وستتم متابعة هذا الخط من التحقيق كأولوية في الفترة التي يشملها التقرير المقبل

### تحقيقات في قضايا أخرى

56) تستمر اللجنة في تقييم التقارير فيما يخص التحذيرات والتهديدات والضمانات التي تلقاها رفيق الحريري من خلال مختلف الوسطاء في آخر أشهر حياته. ظلت الخلاصة الأولى تشير إلى تصاعد حدة التوتر أشهراً قبل عملية الاغتيال، حتى ان بعض القضايا التي تتعلق بحماية حياة رفيق الحريري كانت محور جدل على مستويات عليا في كل من لبنان ودول أخرى. تتابع اللجنة أيضاً قراءة التقارير التي حاول بعض الأشخاص تهشيم تقاريرها لإشاعة التوترات من خلال خلق قناة بديلة للتواصل. وتبقى هذه النقطة خطاً مفتوحاً في التحقيق حتى تتحقق اللجنة منها في التقرير التالي.

57) توصلت اللجنة إلى معرفة مرضية حول نشاطات رفيق الحريري أياماً قبل عملية الاغتيال. إضافة إلى ذلك، جمعت اللجنة لائحة تضم أهم الاجتماعات التي عقدها الحريري شهوراً قبل عملية الاغتيال، كذلك أخذت اللجنة بعين الاعتبار استقالة الحريري من منصب رئاسة الوزراء في تشرين الأول 2004. تستمر اللجنة في إنهاء تفاصيل المعلومات حول تلك الاجتماعات. 5.

## حماية الشاهد

(58) تبقى أولوية اللجنة ضرورة ضمانة الشهود والتحفظ على سلامة الأدلة خصوصا في حال انتقال القضية إلى المحكمة الخاصة بلبنان. وعلى الرغم من ثقة اللجنة بتأمين جواب مناسب لمثل هذه الحالة إذا تتطلب الأمر، إلا أنها تحرص على إعادة النظر في تلك الترتيبات في المستقبل القريب.

## التعاون التقني في القضايا الأخرى

(59) وثقت اللجنة معلوماتها، واكتشافاتها واقتراحاتها في كل من القضايا الأخرى، وراجعت ملفات السلطات اللبنانية. في المجلد، أكثر من 400 صفحة من التقارير الموثقة كانت حصيلة القضايا الأخرى والتبينات الأخيرة من الفحوصات التكتيكية الـ25 التي تولتها كل من اللجنة والخبراء الخارجيين لتلك القضايا. إن دمج حصيلة القضايا الـ17 ركزت على تحديد صلات محتملة بينها وبين قضية الحريري، بالتوازن مع ولاية اللجنة والاتفاق على تأسيس محكمة دولية تعود إلى قرار مجلس الامن رقم 1757.

(60) خلال فترة تحضير التقرير، المكلف من مجلس الأمن، تابعت اللجنة تأمين تعاون تقني للسلطات اللبنانية خلال تحقيقاتها حول القضايا الـ17 إضافة إلى قضية اغتيال النائب وليد عيدو وسبعة آخرين في الثالث عشر من حزيران العام 2007 في وسط بيروت. في المجلد، تم إجراء 25 مقابلة متعلقة بالتفجيرات الـ9 وإجراء 27 مقابلة أخرى تتعلق بالاستهدافات خلال فترة التحقيق.

## 1. تسع عمليات تفجيرية

(61) دمجت اللجنة المعلومات التي تلقتها من السلطات اللبنانية إضافة إلى تحقيقها الخاص في ما يتعلق بالعمليات التفجيرية التسع، حيث لم يتبين استهداف شخصيات معينة بما فيها تفجير عين علق في الثالث عشر من شباط الماضي. ووفقا لتلك التعزيزات، حددت اللجنة تسع خطوات ستتخذها تلك التحقيقات.

(62) في ما يتعلق بتفجيرات عين علق، استنتجت اللجنة بالتعاون مع السلطات اللبنانية انه في كل من الباصين المستهدفين، قام رجل بركوب الباص ووضع عبوة متفجرة تحت المقاعد، ثم غادر الباص قبل حصول التفجير.

(63) طرأ بعض التطور خلال فترة التحقيق، عبر مقابلات اجرتها اللجنة والسلطات اللبنانية، لتحديد جنسيات المتورطين. قامت السلطات اللبنانية باعتقال عدد من الاشخاص من ذوي العلاقة مع تفجيرات عين علق. وقد اعترف احد هؤلاء بوضع العبوة في احد الباصات. واستنادا إلى تصاريح اخذت من هؤلاء الاشخاص، قد يكون المشتبه فيهم على علاقة مع جماعات متشددة ناشطة حاليا في لبنان.

(64) أوضحت التقارير الأولية حصول تفجير واحد على الأقل في كل باص وانه في الحالتين فقد وضعت المتفجرة في الجانب الأيسر من كل باص، بين الصفين الرابع والسابع. وقد أكدت التقارير أيضا ان المتفجرات

في شاحنة الميتسوبيتشي احتوت على 1.5 كيلوغرام من المتفجرات مزجت مع نحو 0.5 إلى كيلوغرام واحد من كريات الفولاذ وان محتويات العبوات التي استخدمت في الباصين كانت ذات تأثير شبيه بالـ«تي ان ت». هذه الخلاصات تتوافق مع المعلومات المقدمة من عدد من الشهود والمشتبه فيهم.

65) تم جمع أكثر من 120 أداة إضافة إلى عينات من الحمض النووي من مسرح الجريمة في عين علق ويجري تحليل تلك العينات. كما قامت اللجنة بجمع كميات من مادة الـ«س ت س ت ف» التي ستم مراجعتها في الفترة المقبلة للتحقيق.

66) في هذه المرحلة، لم يتم إثبات أي ارتباط بين تفجيرات عين علق وأي من الحالات الأخرى قيد التحقيق. الدلائل والاعترافات التي تم جمعها من قبل اللجنة والسلطات اللبنانية تشير إلى ان خيار التاريخ، قبل يوم من الذكرى السنوية الثانية لاغتيال رفيق الحريري، قد يكون مرتبطاً بدوافع تلك الهجمات. اللجنة تتابع هذه المعلومة ودلائل أخرى وثيقة الصلة حول علاقات محتملة بين حادثة عين علق وحوادث أخرى تحقق فيها اللجنة.

67) قامت اللجنة بمراجعة شبيهة للمعلومات والخلاصات التي توصلت إليها السلطات اللبنانية على علاقة بالهجمات الثماني الأخرى التي تم الطلب من اللجنة تقديم المساعدة للسلطات اللبنانية فيها. هناك هدفان من هذه المراجعة: تقديم مساعدة بناءة للتحقيق الذي تقوم به السلطات اللبنانية في كل حالة والتوصل لمعرفة الروابط الأخرى الممكنة مع حالات او مناطق تهم اللجنة، خاصة تلك المرتبطة بحادثة الحريري. في الخلاصة، أصدرت اللجنة ثلاثة تقارير تحليلية مقارنة بين هذه الهجمات. يجب لفت النظر، بالرغم من ذلك، إلى انه استناداً إلى محدودية المصادر وأولويات أخرى في التحقيق، كان تقدم التحقيق في هذه الحالات محدوداً.

## 2. ثماني هجمات محددة

68) مزجت اللجنة كل معلوماتها وما توصلت إليه وتقييمها تجاه الهجمات التي استهدفت مروان حمادة، سمير قصير، جورج حاوي، الياس المر، مي شدياق، جبران تويني، بيار الجميل ووليد عيدو. كما قامت اللجنة بمتابعة توجيه تحقيقاتها تجاه هذه الحالات خلال فترة التقرير.

### أ. الضحايا والاحتمالات الممكنة

69) كجزء من عملية التعزيز، قامت اللجنة بتعميق فهمها لخلفيات الضحايا الأساسيين كافة واستمرت بتطوير سرد مفصل لكل حالة منها.

70) انطلاقاً من خلفية الضحايا، أعطت اللجنة اهتماماً خاصاً للنشاطات العامة والسياسية لكل الضحايا في الفترة التي سبقت الهجمات، لأن الفرضيات المعمول بها من قبل اللجنة، تدل على أن هذه النشاطات أدت دوراً في تشكيل المناخ المناسب لنشوء الدوافع وراء الهجمات. تم ذلك بالتوازن مع خطوات مثيلة اتخذت في التحقيق بجريمة الحريري كما هو مفصل أعلاه.

71) دمجت اللجنة أيضا فهمها للموقف العام المتخذ من قبل الضحايا بخصوص أحداث رئيسية مختلفة رسمت المنظر السياسي العام اللبناني في السنوات الأخيرة، بما فيها تبني قرار مجلس الأمن رقم 1559 التمديد لرئيس الجمهورية اميل لحود، اغتيال رفيق الحريري وانسحاب القوات السورية من لبنان. وأظهر التحليل تشابهات هامة في المواقف المتخذة من قبل الأفراد المستهدفين من ناحية، وبعض الاختلافات الممكنة وذات صلة من ناحية أخرى.

72) كذلك، دمجت اللجنة معلوماتها وتحليلها بخصوص العلاقات بين كل ضحية على حدة وعدد من الأفراد والمؤسسات ذات أهمية بالنسبة للتحقيقات. وفي الخط ذاته للتحقيق، تدل الفرضيات المعمول بها من قبل اللجنة على أن هذه العلاقات مترابطة مع أقسام ذات أهمية خاصة في التحقيق بجريمة الحريري.

### ب. طريقة العمل

73) كل الهجمات، في ما عدا عملية اغتيال بيار الجميل، تضمنت عبوة وضعت إما في سيارة الضحية نفسها أو في سيارة رُكنت إلى جانب الطريق الذي سلكته الضحية في يوم الهجوم.

74) طريقة العمل في كل هجوم استُخدمت فيه العبوات، اختلفت فقط في حجم الهجوم، بحيث كانت المستويات المختلفة من التعقيد ضرورية لزيادة فرص النجاح. ففي الهجمات التي استهدفت مي شدياق وسمير قصير وجورج حاوي، وضعت المتفجرة تحت سيارة الضحية، التي كانت مركونة من دون حراسة.

75) في حالات مروان حمادة والياس المر وجبران تويني، حيث كان الأشخاص المستهدفون يتمتعون بتدابير أمنية، اختيرت طريقة عمل مختلفة، تعتمد على سيارة مركونة على الطريق تحتوي على عبوة يمكن تفجيرها عن بعد، وذلك من أجل تجاوز تلك التدابير الأمنية».

76) وتُقدّم توثيقات اللجنة ومقارنتها بين النتائج التي توصلت إليها في كل قضية، المزيد من أوجه التشابه بين القضايا، تتعلق بالمتفجرات والسيارات التي استخدمت في مختلف الهجمات. وتستخدم اللجنة أيضا بياناتها المتعلقة بالحمض الريبي والبصمات ورسومها التصويرية، في سياق تحقيقاتها. وستتابع اللجنة هذا النمط من التحقيقات في الأشهر المقبلة.

### ج. تهديدات وادعاءات بالمسؤولية.

77) وجمعت اللجنة أيضا كمية مهمة من المعلومات بشأن تهديدات تلقاها بعض الضحايا، وحددت أفراداً مشتركين زُعم أنهم هددوا عدداً من الضحايا في القضايا التي يتم التحقيق فيها. وقد يكون لهؤلاء الأفراد علاقة بتحقيق الحريري.

78) بالإضافة إلى ذلك وكما أُشير إليه في التقارير السابقة، تُقدّم نتائج اللجنة أنه قد يكون هناك رابط بين المجموعة التي تدّعي المسؤولية لمقتل الحريري والمجموعة التي تدّعي المسؤولية في هجمات سمير قصير

وجبران تويني وبيار الجميل. وأجرت اللجنة عدداً من المقابلات المتصلة بهذا النمط من التحقيق، وهي تتابع بحث المسائل المتصلة بهذه المجموعات.

#### **د. تحليل الاتصالات.**

(79) إن تحليل حركة الاتصالات ذات الصلة قد ساعدت بشكل مؤثر في تقدم التحقيق في الهجمات المستهدفة. إن طبيعة الهجمات المستهدفة والنبذات عن الضحايا تشير إلى أن مرتكبي الجرائم أجروا مراقبة دقيقة استغرقت الأيام والأسابيع التي سبقت الهجمات. علاوة على ذلك، من المرجح أن الاتصالات الهاتفية استمرت داخل كل مجموعة من مرتكبي الهجمات في الفترة التي سبقت ولحقت بشكل مباشر كل هجوم.

(80) أجرت اللجنة تحليلاً مفصلاً للاتصالات لتحديد ما إذا كانت آثار هذه المراقبة يمكن تحديدها باستخدام سجلات مكالمات الأشخاص المعنيين ونماذج المكالمات في مناطق جغرافية محددة خلال فترات محددة. إجمالاً، سجلت اللجنة تقدماً في هذا التحليل الذي ساعد في كشف حقائق مهمة.

(81) حتى الآن، ساعد تحليل الاتصالات على تأكيد فرضية اللجنة بأن عدداً من الأفراد قد يكونوا على اتصال بقضية الحريري، وبقضية أو أكثر من القضايا الأخرى. ستجري اللجنة عدداً من المقابلات من أجل مزيد من تحديد الصلات المكتشفة حتى الآن.

#### **هـ. قضية بيار الجميل.**

(82) ساندت اللجنة السلطات اللبنانية عبر إجراء ثماني مقابلات مرتبطة بقضية الجميل منذ آذار، 2007 ما يجعل عدد المقابلات التي أجريت من قبل اللجنة في إطار تحقيق الجميل 19 مقابلة. وتدرس اللجنة عدداً من الدوافع المحتملة للجريمة، وهي تتابع التحقيق في ما إذا كان بيار الجميل تحت المراقبة خلال الأيام التي سبقت الهجوم، ومن يكون قد علم بالتحركات التي كان ينوي القيام بها في الوقت الذي اغتيل فيه. وبناء على إفادات الشهود التي تم جمعها حتى الآن، تقترح نتائج اللجنة بأن السيد الجميل قد يكون قد اختير من بين مجموعة صغيرة من أشخاص يحتمل استهدافهم لأنه يتمتع بحماية ميدانية أقل.

#### **و. قضية وليد عيدو.**

(83) في 13 حزيران، 2007 في حوالي الساعة السادسة إلا ربع، قُتل وليد عيدو وابنه واثنان من حراسه، وأربعة أشخاص آخرين، عندما انفجرت عبوة قرب سيارة عيدو، الذي كان عضواً من كتلة الغالبية النيابية وكان يعتبر مقرباً من رفيق الحريري. وقع الهجوم في منطقة تعرف باسم كورنيش المنارة في وسط بيروت، التي تشهد عموماً زحمة سير كثيفة في وقت وقوع الهجوم.

(84) في 14 حزيران، 2007 وبناء على طلب من رئيس الوزراء اللبناني وجهه للأمين العام للأمم المتحدة، تم تفويض اللجنة بتأمين الدعم التقني للسلطات اللبنانية في تحقيقها في هذا الهجوم.

(85) قام فريق من اللجنة بزيارة مسرح الجريمة في 15 حزيران، 2007 رافقه ستة من الخبراء الجنائيين الدوليين. وقامت اللجنة والسلطات اللبنانية أيضاً بفحص جنائي لمدة اسبوعين لمسرح الجريمة.

86) التحقيقات في هذا المسار لا تزال في مرحلة مبكرة وتنتظر اللجنة نتائج الخبراء الأجانب. ومع ذلك، تمكنت اللجنة، التي تعمل بالتعاون الوثيق مع السلطات اللبنانية، من تحديد بعض العناصر المهمة. وتزود الاستنتاجات المبدئية بعض المعلومات حول نوع السيارة التي استخدمت لحمل العبوة. ويجري المزيد من التحليل من أجل تأكيد هذه النتيجة ولتحديد نوع المتفجرات المستخدمة في الهجوم وكميتها.

87) وبدأت اللجنة أيضاً تثبیت دوافع محتملة للهجوم وبدأت بجمع نبذة عن الضحية المستهدفة وبناء قضية. وستتابع اللجنة تحديد صلات محتملة مع هجمات أخرى ومع قضية الحريري. وسيتابع هذا التحقيق في فترة إعداد التقرير المقبل.

## التعاون خارجي

### أ - التفاعل مع السلطات اللبنانية.

88) منذ تقريرها الأخير للمجلس، تابعت اللجنة تفاعلها الوثيق مع السلطات اللبنانية في كل القضايا التي يجري التحقيق فيها. واستمر عقد الاجتماعات النظامية والبيانات الموجزة، بين اللجنة والمدعي العام وفريقه، ومع قضاة التحقيق المكلفين في القضايا المختلفة أيضاً.

89) خلال فترة إعداد التقرير، جددت اللجنة جهودها لضمان بقاء السلطات اللبنانية على إطلاع بنشاطات اللجنة والتقدم المبذول في تحقيقاتها. وتابعت اللجنة مشاركة كميات مهمة من المعلومات مع السلطات اللبنانية ذات الصلة، بما في ذلك المقابلات والتقارير التحليلية.

90) منذ التقرير الأخير للمجلس، وجّهت اللجنة 88 طلباً للمساعدة من المدعي العام بحثاً عن جملة أمور للحصول على ملفات وللمساعدة في ترتيب مقابلات ومهمات أخرى في لبنان، ما يرفع العدد الإجمالي لطلبات المساعدة الموجهة للسلطات اللبنانية، منذ كانون الثاني 2006 إلى 218 طلباً. واستمرت السلطات اللبنانية في التجاوب الكلي والسريع مع هذه الطلبات. وتعترف اللجنة، بامتنان، بهذا التعاون الإيجابي.

91) لا تزال اللجنة تتمتع بعلاقة عمل وثيقة وتامة مع قوى الأمن الداخلي ومع الجيش اللبناني، الذي يؤمن حماية أعضاء اللجنة ومنشأتها. إن اللجنة ممتنة لهذه المؤسسات على دعمها الممتاز.

### ب. التعاون مع الجمهورية العربية السورية.

92) في إطار واجبات الجمهورية العربية السورية التي تنص عليها قرارات مجلس الامن 1636 (2005) و1644 (2005)، والتفاهم المشترك الذي تم التوصل اليه بين اللجنة والجمهورية العربية السورية في العام 2006، يبقى تعاون سوريا مع اللجنة مرضياً بشكل عام.

93) منذ تقريرها الأخير إلى المجلس، قدمت اللجنة 11 طلب مساعدة رسمي إلى سوريا، طالبة من سوريا تسهيل إجراء عدد من المقابلات والسعي للحصول على معلومات حول أفراد ونشاطات تتعلق بعمل اللجنة. وهذا يرفع العدد الإجمالي لطلبات المساعدة المقدمة إلى السلطات السورية منذ كانون الثاني العام 2006 إلى 57. كما ان السلطات السورية عملت على إعداد الإجراءات لأربع مهمات إلى سوريا خلال فترة إعداد هذا التقرير.

94) خلال فترة إعداد هذا التقرير، واصلت سوريا إمداد اللجنة بالمساعدة ردا على طلباتها وضمن الفترة الزمنية المناسبة. واللجنة ممتنة أيضا للإجراءات الأمنية واللوجيستية التي وفرتها السلطات السورية للنشاطات المتعددة للجنة في سوريا.

95) ستستمر اللجنة في طلب التعاون الكامل من سوريا، الأمر الذي يبقى مهما لإنهاء مهمة اللجنة بنجاح.

### ج. التعاون مع دول أخرى.

96) خلال فترة إعداد هذا التقرير، وجهت اللجنة 18 طلب مساعدة إلى 12 دولة إضافة إلى الطلبات التي أرسلت إلى السلطات اللبنانية والسورية. وهذا الأمر يرفع مجموع الطلبات الموجهة إلى دول أخرى منذ كانون الثاني العام 2006 إلى 106.

97) استفادت اللجنة بشكل كبير من ردود الدول على طلباتها والتي ظللها تعاون كامل وسريع. اللجنة ممتنة جدا لهذا التعاون.

98) يبقى من المهم أن تتمكن اللجنة من الاعتماد على الدول لتوفير المعلومات والمساعدة والخبرة حين تحتاج إلى ذلك. وخلال فترة إعداد هذا التقرير، تلقت اللجنة مساعدة خاصة وزمنية من عدد من الدول.

99) وتشير اللجنة بامتنان أيضا إلى الخبرات والأشكال الأخرى من المساعدات التي تلقتها من دول عديدة ومن المؤسسات الدولية خلال فترة إعداد هذا التقرير. وتشدد اللجنة على الحاجة للمساعدة المستمرة من هذه المجموعات عبر توفير الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة على أسس مستمرة من أجل ضمان التقدم في التحقيقات.

100) كما أشارت اللجنة في تقريرها الأخير إلى المجلس، فإن اللجنة ستتمكن من استكمال مهمتها بفعالية، في حال تمكنت من الاعتماد على تعاون كل الدول من أجل مد اللجنة بالمعلومات المطلوبة، والوصول إلى أفراد معينين، بينهم مسؤولون حاليون وسابقون، وأشكال أخرى من المساعدة التقنية.

## الأمن

101) تدهور الوضع الأمني في لبنان بشكل ملحوظ منذ التقرير الأخير للجنة. تورطت القوات المسلحة اللبنانية في قتال لأسابيع عديدة مع مقاتلين مرتبطين بـ«فتح الإسلام» في مخيم نهار البارد، قرب مدينة طرابلس في شمال البلاد.

102) لم ينحصر العنف خلال فترة إعداد هذا التقرير بهذه الأمكنة. وقعت حوادث مهمة أخرى بينها اغتيال وليد عيدو وسبعة آخرين في 13 حزيران 2007. وإضافة إلى هذا الهجوم، وقعت حوادث مهمة استخدمت فيها عبوات في لبنان خلال فترة إعداد هذا التقرير متسببة بإصابات عديدة.

103) في 24 حزيران 2007، قتل 6 من قوات حفظ السلام التابعة لـ«اليونيفيل» عندما تعرض موكبهم لتفجير قرب بلدة الخيام.

104) تشير التحليلات الأمنية التي أجرتها اللجنة مع منظمات أخرى إلى ان المشهد الأمني في لبنان سيكون موحشا خلال الأشهر المقبلة. وهذا يعود في جزء كبير منه إلى تلازم الآثار السلبية للجمود السياسي الحالي بين الأكثرية والمعارضة في لبنان وتدهور الوضع الأمني في المنطقة. ويتوقع أن تكون فترة الترشح للانتخابات الرئاسية اللبنانية والتي من المقرر أن تجري في فترة لاحقة من العام الحالي، أحد بواعث التوتر النامية التي ستظلها حوادث أمنية محتملة. إضافة إلى ذلك، فانه من غير الواضح مدى تأثير قيام المحكمة الدولية الخاصة بلبنان على الوضع الأمني في لبنان واللجنة بشكل خاص خلال الأشهر المقبلة.

105) اللجنة مدركة إلى حد بعيد لهذا الجو العام من التهديد ولتهديدات محددة تواجهها نظرا لطبيعة مهمتها. وخلال فترة إعداد هذا التقرير، قامت اللجنة بوضع تقديرات تشمل كل أوجه أمنها من خلال تعاون لصيق مع القوات المسلحة اللبنانية. وبناء على هذه التقديرات، فان اللجنة، ومع الدعم الكامل للقوات المسلحة اللبنانية، تبنت إجراءات مخففة إضافية.

106) فيما اتخذت إجراءات للحد من المخاطر التي تواجهها اللجنة وأعضاؤها، فان تدهور الوضع الأمني في لبنان ساهم في فرض تأثيرات سلبية عديدة على قدرة اللجنة في استكمال مهمتها. أولا، قد يؤثر هذا الأمر على التقدم في التحقيقات ويقوض قدرة اللجنة على إجراء مقابلات ونشاطات تحقيقية أخرى بحرية كما كان الحال في السابق. ثانيا، قد يدفع عدم توفر الأمن والاستقرار السياسي الحالي بعض الشهود إلى التردد في التعاون مع اللجنة. أخيرا، قد يؤثر القلق الأمني على قدرة اللجنة في جذب وإبقاء فريق مؤهل خلال الأشهر المقبلة.

## الدعم التنظيمي

### أ. التوظيف

107) خلال الأشهر الأربعة الماضية، أثمرت جهود اللجنة لتحسين فريقها نتائج ايجابية، خاصة في ما يتعلق بالتحقيق والأمن وأقسام اللغة لكن التوظيف يبقى عامل قلق. فمن أصل 188 منصبا دوليا مطلوبا، تم شغل 125 منصبا بمقارنة ب104 خلال الفترة الأخيرة من الإعداد للتقرير الأخير. ومن أصل 51 منصبا دوليا في اللجنة تمت المصادقة عليهم، 44 تم شغلهم. ويشمل قسم التحقيق حاليا 50 موظفا دوليا، بينهم محققون ومحللون وخبراء تقنيون.

108) في التقرير الأخير للمجلس، أشارت اللجنة بقلق إلى مشكلة توظيف فريق لغوي مؤهل والذي يبقى جزءا مهما من قدرة اللجنة على استكمال مهمتها بفعالية. وخلال فترة الإعداد، حققت اللجنة تقدما في هذا المجال. وتم شغل 17 موقعا لغويا في القسم اللغوي، مقارنة مع 3 في نهاية فترة الإعداد الأخيرة للتقرير. وتعتمد اللجنة أيضا على عدد من المترجمين المستقلين لسد فجوة الموارد البشرية في هذا المجال. ويوفر قسم إدارة الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات في الأمانة العامة للأمم المتحدة مترجما وموظفا آخر لمدة ثلاثة أشهر. واللجنة ممتنة لهذا الدعم.

### ب. الميزانية.

109) في حزيران العام، 2007 قدمت اللجنة ميزانية العام 2008. وبما أن هذه الميزانية ستكون للصيانة، فإنه ليس من المتوقع ان يكون هناك أي تغييرات أساسية في التوظيف في ما عدا زيادة متواضعة في الفريق الأمني ناتجة عن الحاجة إلى الحفاظ على حيثيات منفصلة لعمل المكتب وإقامة الفريق.

## الخلاصات

110) يرتكز المزج الأساسي لمعلومات اللجنة والتحليل والتوصيات التي بدأت واستكملت خلال فترة إعداد هذا التقرير، على خطوة أساسية في التحقيق في اغتيال رفيق الحريري. تقدم الـ2400 صفحة من التقارير التي توفرت نتيجة جهود التحقيق في قضية الحريري وقضايا أخرى، نظرة عامة للتقدم المهم الحاصل حتى اليوم وأداة قيمة للتعرف أكثر واستكشاف خطوات التحقيق المتبقية التي يجب اعتمادها من اجل استكمال اللجنة لتفهمها للحقائق المحيطة بهذه الهجمات.

111) شكل هذا الأمر خطوة تقدم مهمة بطرق عديدة. المزج ساعد على إلقاء الضوء على العدد الكبير من الأسئلة التي توفرت إجابات عليها للجنة في كل زاوية من التحقيق. جهود المزج سمحت للجنة بالتعرف على عدد من الأسئلة التي تبقى مفتوحة وحيث ستجري خطوات تحقيقية أخرى. ومن خلال توفير خلاصة للوضع في كل زوايا التحقيق، سمحت جهود المزج للجنة أيضا بالتعرف على عدد من الخصائص المشتركة المهمة بين القضايا التي تخضع للتحقيق. هذه الخصائص المشتركة ستخضع لدراسة اكبر خلال فترة إعداد التقرير

المقبل. اخيراً، التقارير الموثقة التي انبثقت عن هذه الجهود تشكل نقطة بداية قيمة في الانتقال من اللجنة إلى المحكمة الخاصة ببلنّان.

112) تشير اللجنة إلى ان جهود المزج المتخذة ساعدت على التعرف على أشخاص ذوي أهمية خاصة قد يكونون متورطين ببعض أوجه التحضير والتنفيذ للهجوم على رفيق الحريري او قضايا أخرى تخضع للتحقيق او كان لديهم معلومات مسبقة حول ان هناك خططا للقيام بهذه الهجمات. ستلاحق اللجنة هذا المسار من التحقيق كأولوية خلال الأشهر المقبلة.

113) بناء على نتائج المزج، وضعت اللجنة خطط عمل مفصلة للتعرف على أهداف تشكل أولوية في كل زوايا التحقيق. وخطط العمل هذه، الموثقة في 150 صفحة، تشمل الفحوص الجنائية والوثائق التي يجب مراجعتها والمقابلات التي يجب إجراؤها وخطط الحصول إلى أدلة إضافية، وغيرها. وتساعد خطط العمل أيضا على أفضل استخدام للموارد المحدودة للجنة. تتوقع اللجنة ان تكون فترة إعداد التقرير المقبل مرتكزة بشكل خاص على الاهتمام بالأولويات التي عرفت كنتيجة لجهود المزج. هناك أكثر من 200 مقابلة مخطط لإجرائها في قضية الحريري وحوالي 100 للقضايا الـ17 الأخرى.

114) في كل أوجه هذا العمل، تستمر اللجنة في التمتع بتعاون لصيق وكامل مع السلطات اللبنانية، وبشكل خاص مع المدعي العام وفريقه. واستنادا إلى اتفاقية التحقيق، فان عدد طلبات المساعدة التي وجهت إلى السلطات اللبنانية ازدادت بشكل مهم منذ تقرير اللجنة الأخير للمجلس. ومع ذلك، واصلت السلطات اللبنانية الرد بشكل كامل على هذه الطلبات.

115) تشير اللجنة أيضا إلى أن سوريا ودول أخرى واصلت توفير ردود ايجابية بمعظمها على طلبات المساعدة. التعاون من جانب كل الدول يبقى ذو أهمية قصوى للجنة لاستكمال مهمتها. لذا تدعو اللجنة كل الدول إلى مواصلة الرد بشكل كامل على طلبات اللجنة.

116) منذ تقرير اللجنة الأخير إلى المجلس، اختبر لبنان مرحلة متزايدة من الهشاشة السياسية والأمنية مثل المعارك الممددة في مخيم نهر البارد، اغتيال وليد عيدو، والهجوم على قوات «اليونيفيل». وكما أشير سابقا، فان اللجنة تتخذ كل الإجراءات الممكنة للحد من المخاطر التي تحيط بفريقها ومهمتها. واللجنة ممتنة بشكل خاص إلى القوات المسلحة اللبنانية لدعمها المميز في هذا السياق.

117) واستنادا إلى خلفية القرار 1757 (2007)، تعمل اللجنة على ضمان تسليم سلس يمكن أن يتم بين اللجنة والمحكمة الخاصة ببلنّان إلى حين تعمل هذه المحكمة. واللجنة مستعدة للتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة ومع المحكمة الخاصة ببلنّان حول كل المسائل المحيطة بهذا التسليم.